مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 10 / العدد: 02 / السنة: 2023 / ص ص: 497 - 515

دور الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية: نماذج عالمية مختارة

The Role of Community Partnership in Achieving Local Development: Selected Global Models.

تاريخ الإرسال: 2023/04/20 تاريخ القبول: 2023/05/31

سارة عجرود* Sara ADJEROUD
جامعة المسيلة – الجزائر
University of Msila - Algeria
Sara.adjeroud@univ-msila.dz

انتصار عريوات Intissar ARIOUAT
جامعة تيارت – الجزائر
University of Tiaret - Algeria
Intissar.ariouat@univ-tiaret.dz

ملخص:

الشراكة المجتمعية هي إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي حر وعادل، تدار فيه الشؤون العامة من خلال المواطنين ومن اجلهم على أساس احترام الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين، وبالمشاركة يتم تحريك همم وطاقات المواطنين للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، فعلى المستوى المحلي فان الشراكة بين المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص المحلي والمواطن المحلي، هي شراكة مجتمعية مكملة للإدارة الحديثة وتكريس لمبادئ الحوكمة المحلية التي إذا طبقت النهج الصحيح حققت في الأخير ما يعرف بالتنمية المحلية، وهناك عدة نماذج كرست مبدأ الشراكة المجتمعية وحققت فعلا نجاحا متميزا كاليابان وغيرها من النماذج التي سيتم تناولها في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية؛ التنمية المحلية؛ القطاع الخاص المحلي؛ المجتمع المدني المحلي؛ المواطن المحلي.

Abstract:

Community partnership is one of the tools for activating democracy in society and a tool for change through which it is possible to contribute to building a free and just democratic society, in which public affairs are managed through and for citizens on the basis of respect for human dignity, social justice and equality among all citizens, and through participation, the determination and energies of citizens are mobilized. To contribute to facing the challenges of human development At the local level, the partnership between the local civil society, the local private sector, and the local citizen is a community partnership complementary to

* - المؤلف المُراسل.

modern management and a dedication to the principles of local governance. If you apply the correct approach, you will eventually achieve what is known as local development. There are several models that enshrine the principle of community partnership and achieve a distinguished success, such as Japan. Which was adopted in the field of police... and other models that will be dealt with in this study.

Keywords: *community partnership; local development; the local private sector; local civil society; local citizen.*

مقدمـة:

اكتسب موضوع الشراكة[*]المجتمعية أهمية خاصة في الوقت الحاضر حيث أصبح الحديث عن هذا المفهوم في الآونة الأخيرة ظاهرة مألوفة يمكن تفحصها في مختلف عناوين البحوث والمؤتمرات ...الخ، وأيضا نجدها مجالا للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية، فتعد الشراكة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا، وذلك من خلال إسهام أفراد المجتمع تطوعا في جهود التنمية [*] سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وحث الآخرين على المشاركة.

يعتمد النجاح في إقامة المشاريع التنموية المحلية اللازمة لبناء المجتمع إلى جملة من العوامل أبرزها وجود شراكة مجتمعية والتي أصبحت حجر الأساس في مشاريع التنمية على المستوى المحلي، حيث أن هذا المفهوم مسلم به في أدبيات التخطيط منذ سبعينات القرن العشرين وذلك لما يحققه من مصلحة متبادلة ونتائج ايجابية للفرد والمجتمع على حد سواء، فهي تنمي الشعور بالمسؤولية وتزيد ثقة المواطنين في مؤسساتهم المحلية بالإضافة إلى استفادة البلديات من خبرة ممثلي المجتمع الذين هم اقرب إلى انشغالات المواطنين.

وعلى هذا الاساس نطرح الإشكالية التالية: **كيف تساهم الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم اعتماد المحاور الآتية:

المحور الأول: مقاربة ايتيمولوجية للدراسة.

المحور الثاني: الفواعل المحلية: رهانات التنمية المحلية والتزامات الشراكة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المجتمعية.

المحور الثالث: الشراكة المجتمعية على المستوى المحلي: قراءة في التجارب الرائدة.

المحور الأول: مقاربة ابتيمولوجية للدراسة

أولا: في مفهوم الشراكة المجتمعية

على الرغم من أن الشراكة المجتمعية أصبحت جزء من إستراتيجية المجتمع أو المنظمة إلا أن الفكر الإداري لم يقدم مفهوم واضح ومحدد لهذه الشراكة يتسم بالقبول والعمومية، حيث أن هذا المفهوم مازال يحيط به الكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية إلا انه هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها:

- تعرف الشراكة المجتمعية على أنها: " ...الدور الذي يلعبه الأفراد في العمليات الحكومية من حيث التمثيل والاستشارات والاشتراك في عمليات التنمية، وتوجد المشاركة كنوع من التطوع في كل دول العالم إلا أنها أكثر تطورا في الدول التي بها درجة كبيرة من الوعي والعمل في الخدمة المدنية..."[1].

- تعرف أيضا بأنها: "... مشاركة في الجماعات الاجتماعية ومشاركة في المنظمات من جانب أخر وخاصة مما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي أو المشروعات المحلية، وتتم المشاركة خارج مواقف العمل المهني للفرد، كما أنها الدور الذي يأخذه الفرد أو يعطيه الحق في لعب الأدوار المختلفة وذلك من خلال نشاطه البنائي في وظيفة المجتمع، ويكون ذلك عادة وجها لوجه وتوصف مشاركة الأعضاء بأنها فعالة إذا ارتبطت بدور فعال في وظيفة أفراد المجتمع أو موافقتهم على ذلك..."[2].

- هناك من يعرفها بأنها: " ...تلك الجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم...ويتحقق من هذه المشاركة استيفاء احتياجات المشاركين من ناحية أخرى..."[3].

- من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف إجرائي للشراكة الاجتماعية بأنها: " تعاون بين طرف أو مجموعة من الأطراف سواء كانوا أفراد أو مؤسسات...تعمل على تحقيق أهداف مشروع معين من اجل البلوغ لتحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية على المستوى المحلي".

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

فانطلاقا مما سبق تبرز أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق مايلي: [4]

1- هي مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة شعبية.

2- من خلالها يتعلَّم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم.

3- تؤدى مشاركة المواطنين في عمليات التنمية إلى تعزيز مساندتهم لتلك العمليات ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة .

4- يُعد المواطنون في المجتمع المحلي في العادة أكثر معرفة من غيرهم فيما يصلح لمجتمعاتهم.

5- أصبحت المشاكل المجتمعية كثيرة، وهذا يصعب من اكتشافها، والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط.

6- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي .

7- للمشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهوضروري وأساسي لتحقيق خطة الحكومة.

8- المشاركة الشعبية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهو أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف، ويقلل بل ويمنع أحيانا وقوع خطأ من المسئولين التنفيذيين، إذ إن ذلك يكون بمثابة صمام أمان أمام أي احتمالات للانحراف.

9- تُعوِّد المشاركة المواطنين الحرص على المال العام، وهي مشكلة تعاني منها الدول النامية.

10- المشاركة تجعل المواطنين أكثر إدراكا لحجم مشاكل مجتمعاتهم والإمكانيات المتاحة لحلها.

11- مشاركة المواطنين الكاملة تفتح باباً للتعاون البنَّاء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية كما تفتح قنوات الاتصال السليمة بينهما.

فمن خلال هذه الأهمية تبرز لنا أشكال المشاركة المجتمعية، **حيث** تتعدد أشكالها ويمكن تلخيصها كالتالي:

- اجتماعات عامة مع أفراد المجتمع المحلي (Town Hall): قاعات عملاقة

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

مخصصة لاستقبال عدد كبير من أفراد المجتمع المحلي حيث تعقد اجتماعات مع المسؤولين في شتى المجالات في المجتمع المحلي ليتسنى للحضور من السكان المحليين ليدلي برأيه ومشاركته.

- المجلس البلدي(Municipal council): هو مجلس يتم انتخابه أو تعيينه ليقوم بمهام التخطيطية والتنفيذية للبلدية ويمكن للسكان المحليين الترشيح في ليكونوا أعضاء مجلس بلدي.
- لجان الاحياء(local committees): هي لجان من المجتمع المحلي تهدف إلى تنشيط الحياة العامة، واستعادة المواطنين إلى حقل العمل العام والمشاركة الإيجابية وإلى إعادة تفعيل مفهوم التعاون والتعاضد، وتحفيز المبادرات الذاتية وتطوير الأعمال التطوعية من خلال إشراك أبناء الحي فيلجان العمل الجماعي الفعال وتعريفهم إلى قدراتهم الحقيقية والاستجابة لمطالبهم الحياتية المشتركة.[5]
- الإذاعة المحلية (Public Hearing).قنوات الإذاعة المحلية وكذلك المرئيات.
- صندوق اقتراحات وشكاوى(public suggestions box)أداة تقييم وتقويم لأداء البلدية وتعكس رأي المواطنين في العديد من المسارات.[6]

ثانيا: في مفهوم التنمية المحلية

تعددت تعريفات التنمية المحلية وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، اللامركزية الإدارية...الخ، ويمكن وضع مجموعة من التعاريف نذكر منها:

- عرفت التنمية المحلية على أنها: "...تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية...".[7]

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

- عرفت أيضا بأنها: " ...مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا..."[8].

- التنمية المحلية هي: "... عملية تغيير مقصودة تتم عبر سياسة محلية تترجم احتياجات الوحدات المحلية من خلال إسهام قياداتها في استغلال الموارد وإقناع المواطن المحلي بالمشاركة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية..."[9].

- التنمية المحلية هي " ...مفهوم متعدد الأبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية وإدارية فهي عملية يتم عبرها مشاركة المجتمع المحلي في تحسين نوعية حياة أفراده، من خلال اندماج متناغم لجميع مكونات البيئة المحلية، والتي تسمى أيضا التنمية القاعدية (Développement de Base)، حيث تستخدم المبادرات المحلية كمحرك للتنمية الاقتصادية بعد فشل الدولة في تحقيقها، غايتها جعل فواعل منطقة محلية يساهمون وفق مقاربة تشاركية في إعداد المخططات التنموية بالتوافق مع التوجهات الكبرى للدولة..." [10].

- أيضا عرفت بأنها: " ...عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات المحلية.."[11].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف إجرائي للتنمية المحلية بأنها: " ...آلية جديدة لتنمية المجتمع المحلي يجري بمقتضاها التخطيط لمختلف العمليات وتنفيذها على أساس تعاون الجهود الأهلية والحكومية، لتحسين الأوضاع المحلية المختلفة عبر مشاركة المواطنين في عمليات السياسة المحلية بأساليب ديمقراطية من اجل الوصول إلى حل للمشكلات المحلية...".

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

فانطلاقا مما سبق تبرز لنا وظائف التنمية المحلية كالأتي[12]:

1- التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نموالمجتمع.

2- استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية، والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينةمن الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروفالمحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع.

3- التقليل من المركزية، فتحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافةالوظائف المرتبطة بها.

4- تفعيل دور المشاركة الشعبية، إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لايعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمورالخاصة بهم، سواء عن طريق نظام الانتخابات أو مجلس البرلمان.

المحور الثاني: الفواعل المحلية: رهانات التنمية المحلية والتزامات الشراكة المجتمعية

لقد جاءت الشراكة أو المشاركة بين المواطن المحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، نتيجة لفشل الحكومات ومؤسساتها في تقديم المنتجات والخدمات بكفاءة وفعالية، وبما يتناسب أو يستجيب لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم لمواكبة ثورة المعلومات والاتصالات في المجتمعات المختلفة، كما أكدت التوجهات العالمية على أن التنمية الاقتصادية تكون أكثر سرعة واستمرار وعدالة إذا عكست رسالة مشتركة للمجتمع ككل. ولم تقتصر على فئة بعينها فالشراكة تساعد في إعطاء الأهمية والأولوية لاحتياجات واهتمامات المواطنين في المجتمع كله، فمن أهم المفاهيم التي أكدت على الشراكة بين الفواعل الثلاث مفهوم الـ (Partenership) ومفهوم الـ (Governance) فلقد شهد العقد الماضي انتشارا واسعا لاستخدام مفهوم الشراكة أو المشاركة بين الفواعل السابقة الذكر سواء كان ذلك بين الباحثين والاكاديمين أو بين الممارسين.[13]

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

فأهمية الشراكة المجتمعية بين هذه الفواعل تجعلنا نقوم بدراسة كل فاعل على حدا من خلال التركيز على دوره في إحداث التنمية المحلية من جهة والرهانات التي تواجهها من جهة أخرى، وأيضا بغية الوصول إلى الهدف الاسمي وهو الالتزام بتحقيق الشراكة المجتمعية.

أولا: القطاع الخاص المحلي

يطلق على هذا التوجه باللامركزية الاقتصادية/ لامركزية السوق (Decentralization Market) أي تهيئة الظروف التي من شانها إنتاج وتقديم الخدمات والسلع وفق آليات السوق، وبمعنى أوضح أن تنأى الهيئات المحلية عن مسؤولية القيام ببعض الأنشطة بنفسها وتحولها إما للقطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني عبر أسلوب التخلي، الذي يأخذ أشكالا متعددة منها: عقود الخدمات، عقود الإدارة...الخ.

ولهذا تبرز لنا أهم العوامل المؤثرة في التحول نحو القطاع الخاص المحلي ونجد منها[14]:

- **المساءلة**: فالخدمة ذات القيمة العالية والمهمة للمجتمع يتم تقديمها عند المستوى الأدنى المقبول خاصة عندما ينطوي دافع الربح لدى القطاع الخاص على تكاليف عالية جدا، لذا فالخدمات موضع المساءلة العالية من المجتمع ينخفض احتمال تقديمها للقطاع الخاص.
- **الإنتاج والكفاءة والتكلفة**: لتحقيق هذه الأهداف تلجا الإدارة المحلية إلى القطاع الخاص لا سيما في ظل وجود التنافسية ف التقديم.
- **الضغوط المالية**: ففي حال عجز الميزانية المحلية وزيادة معدلات الضرائب على المواطنين هنا تلجا الإدارة المحلية للتعاقد مع القطاع الخاص.

إذن يمكن القول أن دور الوحدة المحلية يقتصر على تحديد نوعية ومواصفات الخدمة المطلوبة والإشراف على أدائها بصورة صحيحة، حيث تتولى مهام التوجيه وبهذه الطريقة يمكن للبلديات التعاقد مع شركات خاصة لتنظيف المدينة وصيانة بعض المنشات..

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن قرار الهيئات المحلية في الدخول مع مشاركة مع

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

القطاع الخاص المحلي من اجل تقديم الخدمات العامة ومن ثم تحقيق التنمية المحلية يعود إلى مجموعة من الأسباب وهي كالأتي[15]:

- الإسراع بتنفيذ المشروعات ذات الأولوية بتجميعها وانجازها من خلال طرق حديثة، حيث أدى ارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات إلى دفع الحكومة والهيئات المحلية نحو الدخول في مشاركة مع القطاع الخاص المحلي من اجل تقديم خدمات عامة.
- الاستعانة بالخبرة الإدارية المتطورة للقطاع الخاص المحلي لإدارة البرامج المعقدة والكبيرة والاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة التي يقدمها القطاع الخاص.
- تشجيع القطاع الخاص المحلي نحو تقديم الخدمات العامة والاجتماعية في ظل انسحاب الدولة مع التوجه الليبرالي الذي تتبناه غالبية دول العالم.
- تقليل حجم القطاع العام والاستفادة بالموارد المادية والبشرية الموجودة لدى القطاع الخاص المحلي.
- تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المختلفة إذ يسمح نظام المشاركة بالحصول على اقل العروض المقدمة تكلفة وأكثرها كفاءة من حيث القدرة على تقديم الخدمة, فالشركات الخاصة على المستوى المحلي تخشى أن تفشل عمليات التعاقد مع الهيئات المحلية نظرا لان ذلك سيضر سمعتها بالسوق ولن في المقابل قد يسمح لها التعاقد أن تكون لها بعض القوى الاحتكارية في السوق مما يعظم مكاسبها من التعاقد.
- بالإضافة إلى كل هذه المبررات هناك سبب مهم جدا ألا وهو نقص التمويل المحلي للهيئات المحلية، فيظهر الاقتراض كحلا لتقديم خدمات البنية الأساسية.

ثانيا: المجتمع المدني المحلي

تعمل مؤسسات المجتمع المدني في إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات ذات تأثير في السياسات العامة المحلية وتحقيق إدارة أكثر رشدا، بالإضافة إلى تحقيق التنمية البشرية كونها نتاج المجتمع نفسه، وتساعد على تجاوز فشل السوق أحيانا فالتعاونيات مثلا تساعد الجماعات في المجتمع المحلي على الحصول على ميزة نسبية في المعاملات التجارية في الأسواق بإعطاء الأسعار

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

التنافسية لذوي الدخول المتدنية من خلال البيع المباشر دون تدخل الوسطاء وذلك بخفض تكلفة السلع التي يحتاجونها. (16)

وكانت ضرورة إشراك المجتمع المدني على المستوى المحلي من اجل تحقيق التنمية لعدة أسباب منها(17):

- التأثير القوي لمؤسسات المجتمع المدني في مسار التنمية المحلية عند تعاونها مع الإدارة المحلية عبر تبني سياسات اقتصادية تسعى للحد من الفقر وحماية البيئة.
- تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في إيجاد الظروف الاجتماعية الضرورية للتنمية، فغرف التجارة مثلا تستقطب صناعات وأعمال جديدة في مناطقها، كما تقوم بإجراء المسوح الميدانية لمعرفة أعمق بالميزات المحلية لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- يمنح المجتمع المدني أعضائه مهارات عديدة تتيح لهم فرصا كبيرة، ففي فرنسا مثلا يحاكي العمل الجمعوي القطاع الخاص بدفع الضرائب، إذ يسمح القانون الفرنسي للجمعية الترخيص لها بمزاولة أنشطة اقتصادية شريطة عدم تعارضها مع أهداف الجمعية.

وبالتالي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تساهم بفعالية في مسار التنمية المحلية من خلال عدة مستويات نذكر منها(18):

أ- المستوى الاجتماعي: تستطيع تلك المؤسسات إيجاد الحلول للعديد من المشكلات والمطالب الصادرة عن الفئات المحرومة.

ب- المستوى الاقتصادي: يمكن للعمل الجمعوي التصدي للفساد والرشوة في مجال الأعمال والتجارة وتعبئة الرأي العام المحلي.

ت- المستوى التضامني: دفع المواطنين للمشاركة الحرة الواعية في تحديد ورسم البدائل التنموية على المستوى المحلي، كما أنها أداة رقابة فعالة على طرق إدارة الشؤون المحلية.

ثالثا: المواطن المحلي

هو فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فالمواطن مستهلك وهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني ونواة لقطاع الخاص، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

للخيارات التمثيلية بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة، الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على الساكنة، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية.(19)

فمساهمة المواطن المحلي في عملية التنمية المحلية يكون عن طريق آلية المشاركة الشعبية(*)، حيث تعني إسهام المواطن في تحديد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية التي تهتم بمستقبله بالدرجة الأولى من خلال نقاش الاستراتيجيات إلى غاية الإسهام المادي في تمويل المشاريع، تعد مقاربة نفعية للسلطات المحلية حيث تستثمر خبرات ومعارف الأفراد لتحسين محيطهم بواسطة جهودهم الذاتية، وبهذا أصبحت المشاركة دعامة أساسية في توجيه التنمية المحلية إذ تعمل على توفير رؤية مستقبلية واضحة بإشراك مختلف شرائح المجتمع في تحسين الواقع المعيشي والاستفادة من المبادرات والأفكار البناءة.(20)

فتكمن أهمية مشاركة المواطن المحلي في عملية التنمية المحلية بناءا على مجموعة من المميزات نذكر منها (21):

- تحديد المطالب والاحتياجات المشاركة في التخطيط للبرامج.(*)
- المشاركة في تنفيذ الخطط والبرامج ومتابعتها والرقابة على تنفيذها.
- الفهم المتكامل لكيفية التعامل مع المشكلات، باعتبار أن المواطنين المعنيين بتلك المشاكل من المنطقي أن يشتركوا في حلها.
- زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين الأطراف التي ترتبط بالعملية التخطيطية.
- تقليل الفوارق الطبقية الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم ترسيخ الديمقراطية بالمجتمع.
- تصويب القرارات والسياسات التنموية مما يؤدي إلى أراء مطورة أكثر لو كانت السياسات والقرارات التنموية الناجمة عن لجان التخطيط.
- تقليل التكاليف وتخفيف العبء عن الإدارة المحلية وفي ضوئها تحولت التنمية

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

المحلية إلى مسؤولية مشتركة بين الحكومات المحلية والمواطنين فكلما ارتفعت المشاركة ازدادت مؤشرات التنمية.

فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي يلعب الفرد فيها دورا مهما في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف، وهذا يعني مسؤولية المواطن المحلي والفواعل الأخرى في المساهمة لتنمية مجتمعاتهم المحلية وبالمقابل مسؤولية المجتمع في إشباع احتياجات أفراده، ونظرا لأهمية المشاركة المجتمعية فإن بعض الدراسيين والباحثين يعدها وسيلة في حد ذاتها، وبقدر فاعليتها تصبح إحدى الوسائل الرئيسة لتمكين المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ الأهداف التنموية، لكن من خلال هذا البحث تم الوصول إلى أن الفواعل المحلية تواجه جملة من التحديات الناتجة عن التزاماتها للشراكة المجتمعية من جهة وتحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى فنذكر منها:

1- أظهرت الخبرة الدولية انه غالبا ما يوجد ندرة في المتخصصين لإعداد العقود وحساب المخاطر المرتبطة بعقود الشراكة، فمسؤولية الحكومة أو السلطات المحلية ليست فقط التوقيع على عقد الشراكة وإنما تتولى السلطات المحلية التبعات الناتجة عن مثل هذه العقود، بالإضافة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للشراكة المجتمعية التى تحدد القطاعات المستهدفة والمشروعات المحتملة، إنما يتم التعاطي مع المشروعات بحسب الحالة والحاجة الآنية في معظم الأحيان.

2- وجود تخوف حول استمرارية واتساق القوانين والسياسات الحكومية، خلال الأفاق الزمنية التي تتم من خلالها تلك المشروعات، وهو ما قد يدفع السلطات المحلية إلى الأحجام عن الدخول في تطبيق النماذج طويلة الأجل، خاصة أن القطاع الخاص المحلي لا بد أن يكون لديه الثقة في المستقبل حول التوجهات الحكومية عند اتخاذ القرارات الخاصة بهذه الشراكة.[22]

3- كثيرا من أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة يدركون أن مشروعات الشراكة خاصة مع القطاع الخاص المحلي ترتبط بمشروعات طويلة الأجل (مشروعات الصرف الصحي) والتي قد لاتخدم أحيانا المصالح قصيرة الأجل (مثل جمع النفايات)

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

للمواطنين داخل البلدية أو القرية...وهو مما قد يؤثر على عملية التصويت، خاصة إذا ارتبطت تلك المشروعات بقيام المواطنين بالمساهمة النقدية ولذا لا يحبذ أعضاء المجالس المحلية الدخول في مثل هذه المشروعات طويلة الأجل ذات الأثر التنموي على المناطق المحلية.

4- وجود العديد من حالات الفساد المرتبط بعمليات الشراكة المجتمعية، ظف على ذلك أن كثيرا من السلطات أو الإدارات المحلية لا تهتم بقواعد تطبيق نماذج الشراكة ولا بالتحاور مع المجالس الشعبية فيما يتعلق بالمشروعات المزمع تنفيذها من خلال الشراكة في الإقليم المراد تنفيذ المشروعات فيه.

5- أكدت الخبرة الدولية أن أصحاب المصالح عادة ما يمارسون ضغوطا على السلطات المحلية لتوجيه تطبيق نماذج الشراكة المجتمعية نحو مشروعات معينة أكثر استفادة لهم وربحية، خاصة في ظل غياب الرقابة والمساءلة لأعضاء المجالس المحلية.[23]

المحور الثالث: الشراكة المجتمعية على المستوى المحلي: قراءة في التجارب الرائدة

أثبتت بعض الدول نجاح تجاربها في العمل قى مجال الشراكة المجتمعية، وقد خضعت هذه التجارب للتقييم العلمي والايجابي من قبل المختصين والمعنيين من الهيئات ذات الصلة، ولذا سنحاول من خلال هذا المحور رصد أهم التجارب العالمية في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية وهي:

1- تجربة المملكة المتحدة: أشارت التجربة الدولية إلى أن عقود مشروعات خدمات البنية التحتية في ظل نظام مشاركة فعال اتسمت بسرعة التنفيذ ودقة تقدير التكاليف، حيث أوضحت هذه التجربة باعتبارها رائدة في هذا المجال أن هذا النوع من التعاقد قد أدى إلى توفير الأموال الحكومية، حيث أشارت وزارة الخزانة البريطانية في سنة 2003 إلى ما يقارب 80% من المشروعات التي تمت تحت مظلة برنامج الشراكة يتم تسليمها قبل أو في الموعد المحدد ودون تحميل الموازنة أية نفقات إضافية في حين أن 73% من المشروعات التي تمت خارج نظام الشراكة احتاجت إلى نفقات جديدة خارج نطاق الموازنة.[24]

وتطبق المملكة المتحدة العديد من المستويات المحلية من خلال نماذج متعددة لعقود

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

الشراكة مع القطاع الخاص المحلي في مجالات الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتعطي الحكومة المركزية الحرية للمحليات في اختيار الآليات والشكل الذي تقدم عليه الخدمة بما يراعي الاختلافات المحلية تطبيقا لمبدأ تعظيم المرونة المحلية (Maximum Local Flexibility) كما تلعب الحكومة المركزية دورا أساسيا في دعم السلطات المحلية فيما يتعلق بالدعم الفني الخاص بمشروعات الشراكة المجتمعية وبما يسمح أيضا بتوفير السلع والخدمات العامة وبما يتفق مع المعايير التي تضعها الحكومة، وبما يتماشى مع أهداف الحكومة البريطانية بتقليل الفوارق بين المناطق المختلفة فيما يتعلق بالخدمات المحلية وبقدرة الوحدات المحلية على القيام بذلك، ووفقا لنظام الشراكة البريطانية تحصل الوحدات المحلية على دعم من السلطة المركزية فيما يتعلق بنماذج الشراكة وخاصة التي تتضمن الدخول في مشاركة لمشروعات طويلة الأجل تقدم خدمات إستراتيجية، وان تلك العقود الناتجة عن علاقة الشراكة لا بد ان يتم الموافقة عليها من قبل السلطة المركزية البريطانية.[25]

2- **التجربة اليابانية**: يشكل مفهوم الشراكة المجتمعية في اليابان مرحلة من مراحل تطور الشرطة التقليدية التي بدأت وفق نظم عسكرية بحتة، ثم تدرجت إلى أن تم دمجها في المجتمع بالأسلوب الياباني، لم يتمسك اليابانيون بالخبرة الغربية بحذافيرها بل قاموا بوضعها في قوالب يابانية أصلية، ومن ابرز ما يميز تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في النظام الياباني ما يطلق عليه (نقاط الشرطة اليابانية)، وهي تتكون من مكتب صغير يأخذ موقعا استراتيجيا بارزا في الشوراع الرئيسة داخل المدن، وأماكن الازدحام والأسواق...الخ، كما تعتبر هذه النقطة نقطة ارتكاز مؤقت للدوريات الأمنية المتحركة، ورجل الشرطة العامل في هذه النقطة هو المرجع لكل ما يدور في دائرة اختصاصه، كما يعلم بتحركات السكان وظروفهم الاجتماعية وتربطه علاقة حميمية لما يقدمه لهم من خدمات أمنية واجتماعية غير محدودة فهو الوسيط لفض النزاعات العامة والخاصة ويحل مشاكل الشباب.[26]

وقد اتخذت الشرطة اليابانية على المستوى المركزي والمستوى المحلي نهجا يقوم على مبدأ إعطاء صلاحيات للمؤسسات الأهلية مع الوثوق بها، والتي تعمل وفق برامج معدة

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

من قبل المواطنين الذين يعملون في هذه الجمعيات على سبيل التطوع، حيث تعقد هذه الجمعيات لقاءات دورية تتدرج من الأحياء إلى المراكز فالمحافظات حتى يتم اختتامها باللقاء السنوي العام لممثلي الجمعيات على مستوى اليابان، كما تضطلع هذه الجمعيات بإعداد الدراسات الميدانية وجمع المعلومات الأمنية ورسم السياسات العامة للوقاية من الجريمة، من أمثلة هذه الجمعيات التي تكافح الجريمة جمعيات مكافحة المخدرات والتي تعني بجمع المعلومات عن ترويج المخدرات والعمل بصورة مباشرة مع الشرطة في أعمال الضبط والتبليغ عن الأماكن التي تروج فيها المخدرات كما أن لهذه الجمعيات أخصائيين لمعالجة المدمنين، ولعل اخذ اليابان بهذا الأسلوب لتعزيز مفهوم الشراكة مع المجتمع الياباني تتشابه إلى حد ما مع ما أخذت به التجربة الاسترالية مع اختلاف بالنسبة للفئة المستهدفة في كلا النظامين، ومن الاستراتيجيات التي أخذت بها اليابان لتعزيز هذا المفهوم ما يلي[27]:

- **المجلس الأهلي لتوجيه الأحداث**: وهو معني بتناول قضايا الشباب بأسلوب علمي إضافة إلى قيام هذا المجلس بحماية الصغار من الممارسات الاجتماعية السلبية كنشر الصور الفاضحة...الخ.
- **روابط السلامة المرورية**: وهي روابط يتم تنظيمها لتنوير المواطنين بمخاطر الطريق وكيفية تفاديها والتركيز على إقناع المواطنين باستخدام المواصلات العامة كالحافلات بدلا من السيارات الخاصة.
- **شركات الأمن المرورية**: حيث تعتبر هذه الشركات صاحبة دور كبير في دعم الشراكة المجتمعية وذلك بأسلوبها الراقي وتعاونها مع الشرطة الرسمية من جهة ومع الشرطة المجتمعية من جهة أخرى.

وقد جنت اليابان ثمار اليابان تعزيزها لهذا المفهوم في مدنها وفي مختلف المقاطعات فيها بارتفاع مستوى الأمن العام والنظام وانخفاض معدل الجريمة وذلك وفقا لما تؤكده إحصائيات الجريمة في اليابان وهو الذي أدىإلى هذا التطور الكبير في العلاقة بين الشرطة والمجتمع في اليابان.

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

خاتمـــة:

تظل التنمية المحلية هدفا أساسا وغاية تسعى الدولة والمجتمع المحلي إلى تحقيقها والعمل على ديمومتها ولئن كانت السلطات في الدولة مسؤولة عن بذل الجهد في التخطيط والتنفيذ فإن ذلك لا يعني إعفاء الفواعل الاخرى والتي لها دور بالغ الأهمية كالقطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني المحلي والمواطن من دورها ومشاركتها، ولعل هذا الدور يتطلب مرتكزات الشراكة المذكورة أنفا، فبغيرها لا يكتب لهذا المشروع النجاح. كما أنه لابد من تفادى المعوقات التي تؤثر سلباعلى دور الشراكة المجتمعية وأهدافها.

إن العرض الموجز في الصفحات السابقة لبعض التجارب العالمية ونجاحات الشراكة المجتمعية في تحقيق التنميةالمحلية، قد يعطي فرصة للوقوف عليها والأخذ بالإيجابيات المحققة بعين الاعتبار، وذلك بمايتناسب مع متطلبات المجتمع المراد تنميته فتبادل الخبرات في مجال الشراكة المجتمعيةيظل هدفا لابد أن تسعى له المجتمعات المحلية بجد وبروح المسؤولية.

الهوامش والمراجع:

(*) برزت فكرة الشراكة (Partnership) في التسعينات من القرن العشرين ونصت عليها المواثيق العالمية، وبالتالي فان مفهوم الشراكة يشير إلى علاقة بين طرفين أو أكثر تتوجه لتحقيق النفع وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند إلى التكامل حيث يقدم كل طرف إمكانية بشرية ومادية وفنية (أو جانبا منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف.

(*) لقد برز مفهوم التنمية (Développement) بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين،بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسنالمتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

(1)- عبد الهادي الجوهري. البعد الاجتماعي للتطوع. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية 12 (2001).ص.01.

(2)- محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1989.ص.70.

[3]- إيمان القفاص، " المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم" (ورقة بحثية قدمت في مؤتمر التعليم ضمير الوطن: جمعية المرأة والمجتمع، القاهرة. ديسمبر، 2003).ص.55.

[4]- مجموعة باحثين، تفعيل دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المجتمعية، دليل المتدرب، 2008. ص.08.

[5]- ياسر عبد طه الشرفا ووسيم إسماعيل الهابيل. دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة(دراسة حالة بلدية غزة)، (د.د.ن)، 2014.ص.07.

[6]- ياسر عبد طه الشرفا ووسيم اسماعيل الهابيل، مرجع سبق ذكره. ص07.

[7]- مصطفى الجندي. الإدارة المحلية واستراتيجياتها. الإسكندرية: منشاة المعارف، 1987.ص.49.

[8]- حسين عبد القادر." الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية".(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات الاوروموتوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012 .ص.53.

[9]- كمال التابعي. تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. القاهرة: دار المعارف، 1993.ص- ص.20- 21.

[10]- Ministére de lindustrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de linvestissement. Rapport n 01: Développement locale ; concepts, stratégies et benchmarking. Septembre 2011.p- p.7- 8

[11]- حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره.ص.54.

[12]- مجد خضر. مفهوم التنمية المحلية. موضوع. افريل 2016، مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي: https://mawdoo3.com/

تم تصفح الموقع يوم: 2023/03/03 على الساعة: 19.11

[13]- محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب. الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.ص.372.

[14]- مفيدة بن لعبيدي." الحكم الموسع الية للتنمية المستدامة في الجزائر- ترشيد الإدارة المحلية مدخلا- " (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، شعبة تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة1، 2016)،ص- ص. 228- 229.

[15]- عبد الله شحاته خطاب، المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الامكانيات والتحديات. القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 2010.ص- ص.8- 9.

[16]- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.ص- ص.48- 49.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(17)- زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص- ص.85- 86.

(18)- صالح زياني. " موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية بالجزائر". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية(16) 2007.ص- ص.260- 261.

(19)- بن الشيخ عصام، الأمين سويقات، " إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي- حالة الجزائر والمغرب- " (مقالة قدمت في مخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية جامعة ورقلة). 2013، ص.21.

(*)أصبح مفهوم المشاركة الشعبية يتردد ويستخدم في أدبيات التخطيط والتنمية منذ سبعينيات القرن العشرين وإنكان قد نص عليه القرآن منذ القرن السادس الميلادي كما ورد في سورة الشورى (38) وآل عمران (159)، يقول عز من قائل ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (سورة الشورى 38)، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (سورة آل عمران 159)، ويرجع استخدام المفهوم الحديث باعتبار أنه وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي العدالة الاجتماعية، التقدم الاجتماعي. ومن منظور تاريخي فقد ظهر مفهوم المشاركة الشعبية في التخطيط المعاصر لأول مرة في قانون تخطيط المدن البريطاني الذي صدر في عام 1947، والذي يقضي بمناقشة ومشاورة وأخذ رأي أصحاب العلاقة بموضوعالخطة باعتباره ضماناً لإنجاح عملية التخطيط. وفي الربع الأخير من القرنالعشرين بدأ المفهوم في الانتشار والأخذ به كوسيلة مهمة لإنجاح عملية التنمية في جميع مراحلها. ومن ثم استخدم بشكل واسع في الأبحاث والدراسات التنموية ولعل مرد ذلك يعزى إلى أن هناك قناعة تامة بين المخططين والسياسيين والتنفيذيين بأن جهد الحكومة بمفردها، لا يمكن أن يحقق عملية التنمية بكل أهدافها بفعالية وكفاءة وديمومة دون مشاركة وجهد المواطنين المعنيين بالتنمية وبالتالي فإن المشاركة بمفهومها التنموي تعني إشراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في جميع مراحل الخطة. بدءاً من تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم والمساهمة في تنفيذها وتقييمها وتقويمها وهذا يعني التخطيط من أسفل إلى أعلى.

(20)- منصف بن خديجة، ونور الدين محرز. ثقافة المشاركة الجمعوية اداة لتفعيل التنمية المحلية. ورقة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: من أجل تنمية ذاتية بولاية سوق أهراس، الجزائر، يومي 18/17 ماي، 2008، ص 07.

(21)- مفيدة بن لعبيدي، مرجع سبق ذكره.ص.234.

(*) للتفصيل اكثر حول التخطيط والبرامج على المستوى المحلي انظر: خالد الدسوقي، وعيد الزيود. دور الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في احداث التنمية (تجربة دولة الامارات).القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

(22)- UCLG. Local finance. Policy paper:availabele at: www.Cities-

localgovernments.org.2007. p.24.

(23)- Ugaz.c. Approaches to basic service delivery:privatization,decentralization and equity. Paperprepared for a workshop on new approaches to decentralized service delivery, chile.2003. p.32.

(24)- محمود عبد الحافظ محمد. الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013. ص27.

(25)- محمود عبد الحافظ محمد ،مرجع سبق ذكره، ص- ص.27- 28.

(26)- احمد مبارك سالم. المفاهيم والتجارب العالمية والسبل الكفيلة بالاستفادة منها لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية. اليمن: مركز الإعلام الأمني، (د.س.ن). ص.04.

(27)- احمد مبارك سالم، مرجع سبق ذكره، ص- ص.4- 5.

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X